ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>

مجلة أريد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد الثاني، العدد الخاص، آب 2020 م

The role of the central bank in achieving sustainable development in fragile states - Iraq as a model

دور البنك المركزي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الهشة – العراق انموذجاً

د. عصام قاسم الحسيني

كلية الإسراء الجامعة – بغداد-العراق

Dr.essam.alhusseini@gmail.com

Arid.my/0004-8250

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.2118>

ARTICLE INFO

Article history:

Received 22/03/2020

Received in revised form 18/04/2020

Accepted 14/06/2020

Available online 15/08/2020

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.2118>**ABSTRACT**

The research aims to describe and discuss the social, economic, and environmental situation of Iraq, in preparation for proposing the requirements for embarking on sustainable development in a fragile environment, and the role of the Central Bank in that.

For the purpose of achieving the aim of the research, the researcher developed three hypotheses (dichotomy of proof and proof), namely:

- Iraq does not have the basic ingredients for development.
- The fragile situation of the Iraqi state does not hinder the adoption of sustainable development measures.
- The Central Bank of Iraq does not play an important role in creating and developing sustainable development endeavours.

For the purpose of proving or refuting the research hypothesis, the researcher used the inductive method, in presenting and studying reality, analyzing and interpreting phenomena, then building general conclusions that start from the particles of the studied reality.

After applying that, the researcher concluded: Iraq possesses the elements of development, and the state's fragility hinders the initiation of development, but not to the degree that makes it impossible! It is possible if there is unified will and successful management, and the research also concluded that the central bank plays an important role in bringing about development, and one of the manifestations of that role is the "trillion initiative" that was highlighted in the research.

The research was concluded with a set of recommendations that the research found important.

الملخص

يهدف البحث إلى توصيف ومناقشة وضع العراق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، تمهيداً لاقتراح متطلبات الشروع في تنمية مستدامة في ظل بيئة هشة، ودور البنك المركزي في ذلك.

ولغرض تحقيق هدف البحث وضع الباحث ثلاث فرضيات (بثنائية النفي والإثبات)، وهي:

- لا يمتلك العراق المقومات الأساسية للتنمية.
 - لا يعوق الوضع الهش للدولة العراقية تبني إجراءات التنمية المستدامة.
 - لا يلعب البنك المركزي العراقي دوراً هاماً في خلق وتطوير محاولات التنمية المستدامة.
- ولغرض إثبات أو دحض فرضية البحث استخدم الباحث المنهج الاستقرائي، في عرض ودراسة الواقع وتحليل وتفسير الظواهر، ثم بناء استنتاجات عمومية تنطلق من جزئيات الواقع المدروس.
- وبعد تطبيق ذلك استنتج الباحث: إن العراق يمتلك مقومات التنمية، وإن هشاشة الدولة تعوق الشروع بالتنمية ولكن ليس بالدرجة التي تجعلها مستحيلة! فهي ممكنة إذا ما توفرت الإرادة الموحدة والإدارة الناجحة، وكذلك استنتج البحث إن البنك المركزي يلعب دوراً مهماً في إحداث التنمية، وواحدة من تجليات ذلك الدور هو "مبادرة التريلون" التي تم تسليط الضوء عليها في البحث.

وخُتم البحث بطائفة من التوصيات التي رآها البحث مهمة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، إدارة أعمال

المقدمة

- يُختزل مفهوم التنمية المستدامة في فكرة مفادها: تطوير المجتمع (اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً) مع الأخذ بنظر الاعتبار احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية .
 - إي عدم استهلاك موارد البلد وتسخيرها لمن يعيشون الآن فقط، باعتبار أن هذه الموارد ناضبة، لذا للأجيال القادمة نصيبٌ فيها أيضاً.
 - لذا فالتنمية المستدامة تحتاج إلى رؤية واضحة وأهداف محددة، ومنهجية علمية، وإرادة صادقة. ينبثق عنها خطط زمنية ثم تنفيذ جاد ثم مراجعة وتقويم. وكل ذلك ينبغي أن يستند إلى بُنية تحتية (بشرية ومادية).
 - في الدول المتقدمة "المستقرة" (على اختلاف درجة تقدمها) هناك خطط وموازنات ونشاطات جادة لتطوير فعاليات التنمية فيها باتجاه التنمية المستدامة أو ما يسمى بالتنمية الخضراء. وتتنحصر المشاكل لديهم في التسابق والتنافس على تجويد الأداء والتهافت على تطبيق أفضل الحلول التكنولوجية وتبني أفضل الممارسات الصديقة للبيئة، للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة.
 - أما في " الدول الهشة " وهو مصطلح مؤدب أطلقته الأمم المتحدة على الدول الفاشلة!، وهي مجموعة الدول التي أنهكتها الحروب والنزاعات والصراعات والسياسات الخاطئة، فحولتها إلى تجمعات سكانية بلا بُنية تحتية ولا رؤيه واضحة ولا قيادة موحدة تستطيع الاجماع على قرار موحد، وذلك نتيجة المحاصصات الطائفية والانقسامات العرقية، وغيرها....
 - كيف يتسنى للتنمية المستدامة أن تشق طريقها في هذه الدول؟ وكيف تتيح التنمية دون بنية تحتية، ودون رؤيه واضحة وإرادة موحدة؟
 - هنا تكمن المشكلة، والتي ستكون مدار هذا البحث، الذي سيتجه نحو عرض المشاكل وتوصيفها كما هي في الواقع، ثم محاولة رسم معالم في طريق تنمية مستدامة، بأسلوب يسترشد بالنظريات ولا يَغرق فيها، ويُقَلَّب رُكام الواقع ليستمد منه نقاط القوة التي يمكن أن يبني عليها نهضة التنمية الخضراء.
 - إن مهمة البحث العلمي في الدول المستقرة (في هذا المجال) هي رفع وتيرة التنمية المستدامة عن طريق إيجاد الحلول للمشاكل التي ترافق التطوّر وتذليل صعوبات الإنجاز .
 - أما في الدول الهشة فمهمة البحث العلمي هو إيجاد بداية الطريق الذي يقود البلد إلى التنمية ومن ثم إلى التنمية المستدامة .
- فهذا البحث هو محاولة لَمَسِك "رأس خيط" التنمية المُستدامة في بيئة هشة كالعراق حالياً .

هدف البحث

يهدف البحث إلى: • توصيف ومناقشة وضع العراق الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تمهيداً لاقتراح متطلبات الشروع في تنمية مستدامة في ظل بيئة هشة.

• ويهدف البحث أيضاً إلى إلقاء الضوء على دور البنك المركزي العراقي في إحداث تنمية مستدامة، كونه لاعب رئيسي في الاقتصاد العراقي، ويملك عصا السياسة النقدية في البلد.

أهمية البحث

• يستمد البحث أهميته من أهمية التنمية المستدامة نفسها، كونها الطريق الصحيح للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة، وخصوصاً أن العراق يعتمد على الاقتصاد الريعي والذي يركز على مبيعات المورد النفطي الخاضع للنفوذ بمرور الزمن.

• وللبحث أهمية أخرى كونه محاولة لعرض وضع العراق الراهن ثم وضع الحقائق فوق الطاولة، تمهيداً لمناقشتها ومن ثم استنباط حلول واقعية من خلالها.

مشكلة البحث

• إن التنمية المستدامة هي عملية تطوير لواقع منظم، إي تحسين ما هو موجود، وبكلمات أخرى: فإن التنمية المستدامة (أو التنمية الخضراء) هي تطوير وتحسين لأنشطة تنموية موجودة أساساً.

المشكلة هنا (وهي نفسها تساؤلات البحث) :

• كيف نُنشئ تنمية مستدامة في ظل عدم وجود تنمية أساساً ؟

• هل نحن (في العراق) حالياً نحتاج إلى تنمية ؟ أم إلى تنمية مستدامة ؟

• ماهي مقومات التنمية المستدامة ؟ وهل نمتلكها ؟

• كيف يتسنى لنا أن نظفر بمسك رأس الخيط في ظل بيئة هشة ؟

هذه التساؤلات والأجوبة عليها هي مدار هذا البحث

فرضيات البحث

لغرض تحقيق هدف البحث وللإجابة على تساؤلاته يفترض الباحث مايلي:

الفرضية الأولى

H0 لا يمتلك العراق المقومات الأساسية للتنمية .

H1 يمتلك العراق المقومات الأساسية للتنمية .

الفرضية الثانية

H0 الوضع الهش للدولة العراقية لا يعوق تبني إجراءات التنمية المستدامة.

H1 الوضع الهش للدولة العراقية يعوق تبني إجراءات التنمية المستدامة.

الفرضية الثالثة

H0 للبنك المركزي العراقي دوراً هاماً في خلق وتطوير محاولات التنمية المستدامة.

H1 المركزي العراقي دوراً هاماً في خلق وتطوير محاولات التنمية المستدامة.

منهجية البحث

لغرض إثبات أو دحض فرضيات البحث سيستخدم الباحث المنهج الاستقرائي، حيث سيتم عرض ومناقشة الواقع (واقع العراق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي)، ثم تفسير ظواهر ذلك الواقع، بُغية بناء استنتاجات تُفسّر الظواهر، بطريقة يتمكن من خلالها تعميم النتائج ، بعبارة أخرى الإنطلاق من الجزئيات إلى العموميات.

المبحث الأول

موقع العراق في مؤشر الدول الهشة والوضع العراقي خلال نصف قرن

أولاً : موقع العراق في مؤشر الدول الهشة

- في بداية القرن الحالي أضافت الأمم المتحدة إلى تقسيمها التقليدي للبلدان (دول متطورة وأخرى نامية)، أضافت صنفاً جديداً وهي الدول الفاشلة، وبعد ذلك لُطِّفَ المصطلح فجعلته الدول الهشة Fragile States [1].
- والدول الهشة: هي مجموعة الدول التي تتصف بعدم قدرة الحكومة المركزية فيها على فرض سلطتها على ترابها الوطني بالكامل وتأمين حدودها، وعدم تمتعها بالشرعية اللازمة للحكم أحياناً، وتفشي الفساد وانعدام تداول السلطة فيها، وغياب أو

ضعف النظم القانونية فيها، وتهديد وحدتها واستقرارها بالانقسامات العرقية والدينية الحادة، وضعف أو غياب القرار الوطني الموحد، وضعف أو عدم وجود البنى التحتية، وعدم انتهاج منهج اقتصادي واضح.

- ملاحظة: ممكن أن تكون هذه الصفات مجتمعة أو منفردة، وممكن أن تتواجد بدرجات متفاوتة بين بلدان المجموعة.
- والعراق الذي عانى من تدهور كبير (كمي ونوعي) أصاب البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك نتيجة الحروب الخارجية ثم سنوات الحصار، ثم تلاها السقوط والاحتلال الذي حرق الأخضر واليابس، ثم تغلغل الإرهاب الذي تكلم بسيطرة داعش على ثلث مساحة العراق، ثم حرب دحر داعش.... إلخ.
- وتمخض عن أحداث ٢٠٠٣ تشكيل حكومات ذات محاصصة طائفية يرافقها عدم وجود رؤيا واضحة وغياب الأهداف والمنهجية.

• كل ذلك جعل العراق يحتل موقعا "متقدمة" في سلم الدول الهشة. والرسم البياني التالي يوضح ذلك :

شكل (1): موقع العراق بحسب مؤشر الدول الهشة (الفاشلة)*

* www.fsi.fundforpeace.org/

- من الشكل أعلاه يتضح أن موقع العراق تراوح بين المرتبة الثانية (بعد السودان) في سنة ٢٠٠٥، وبين المرتبة الثالثة عشر في سنة ٢٠١٤. وإن هذه المراتب وكما هو موضح في الرسم البياني لا تحتاج إلى أي تعليق، فهي تنطق عن توصيف واضح لركاكة وضع الدولة العراقية الحالية.

- ولكن بالرغم من قسوة تلك المراتب، إلا أنها تحمل بين طياتها بصيص أمل، يتمثل في ارتفاع درجة المرتبة بعد سنة ٢٠٠٥. فإذا ما تم المحافظة على ذلك الارتفاع وتدعيم دور الدولة في الاقتصاد، وإرجاع نفوذها وسيطرتها على كامل تراب الوطن،

وامتلاكها لإرادة جعلها تثبت أهداف واضحة وتحدد منهجية لتنفيذها. فسيتمكن العراق من الخروج من منطقة الهشاشة إلى "مصاف الدول النامية" مرة أخرى .

ثانياً : الوضع العراقي خلال نصف قرن

• نقصد بالوضع هو الحالة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، وهي عوامل ومظاهر تتشابك وتتربط وتتأثر وتتأثر بعضها ببعض، فينتج عن ذلك توصيف للوضع العام للبلد.

• وبما إن توصيف تلك المظاهر ولمدة نصف قرن يحتاج إلى مجلدات! وبما إن البحث العلمي يحتاج إلى التركيز والإيجاز، والعمل بمقولة "الإعجاز يكمن في الإيجاز"، لذا قرر الباحث أن يصف الوضع العراقي بأرقام محددة، فلغة الأرقام لا تقبل التأويل.

• تنويه: المعلومات الرقمية الواردة في هذا المبحث المصادر هي.[4],[3],[2]

• قبل سنة ١٩٥٨ كان النظام السياسي ملكي، وكانت الدولة تمتلك مجلس الأعمار، الذي كان يقود مشاريع تنمية ثحاكي تجربة بريطانيا (العظمى في ذلك الحين)، وكان معظم وزراء ذلك العهد (وهم جمهرة من المثقفين والشخصيات المرموقة) متأثرين بها (بريطانيا) ويتطلعون لها، لذا عمل "مجلس الأعمار" على إرساء قواعد ذات دلالة تنمية واضحة في العراق، ثحاكي الدول المتقدمة في حينها .

• بين تموز ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨ وبعد تحول العراق إلى النظام الجمهوري (العسكري)، مرَّ العراق بسلسلة من الحكام العسكريين، واتسمت الفترة بالاضطرابات السياسية والصراعات الحزبية، حيث شهدت تلك الفترة ٤٠ محاولة دموية لقلب نظام الحكم (بين مؤامرة انقلاب ومحاولة انقلاب واختيال ومحاولة اختيال)، حيث كان الصعود إلى السلطة والبقاء فيها هو هم النخبة العسكرية المتنفذة، فنسى المجتمع ككل (العسكر الحاكمون والشعب المحكوم) التنمية كهدف، واستبدلوا بأهداف أخرى كالقضاء على الاستعمار وأذئاب الاستعمار ومحاربة الرجعية والمحافظة على عزّة وكرامة العرقي ورفع رأسه عالياً... وغيرها من الشعارات (الأهداف).

• ولكن لا تخلو تلك الحقبة من بعض الخطوات "الثورية" ذات الطابع التنموي ففي بدايات تلك الفترة تم إقرار قانون الإصلاح الزراعي، وقانون رقم ٨٠ فيما يخص الثروة النفطية، وبناء الجسر المعلق، وبناء برج جامعة بغداد (وهو أول برج في المنطقة)، وإنشاء مدينة الطب واستحداث مدينة الثورة لمساعدة الطبقة الفقيرة في الحصول على سكن كريم... وغيرها من المشاريع.

- وتتسم تلك المشاريع بالفردية والثورية وكانت بعيدة عن خطط تنمية قومية متكاملة، وهي بالحقيقة أمتداد لخطط أقرها مجلس الأعمار في العهد الملكي، ولكنها فعلاً نفعت الناس .
- من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ٢٠٠٣ (٣٠ سنة تقريباً) أستمّر حكم العسكر ولكن رافقه وجود حزب قائد واحد مسؤول عن العراق . وانتقل العراق من فكرة "الزعيم الأوحّد"، إلى فكرة "القائد الضرورة"، وتخلل هاتان الفكرتان فكرة "القائد المُلهم"!!!
- لا يمكن إغفال البرامج التنموية الجادة التي شهدتها فترة بداية السبعينات (بعد تأمين النفط لغاية ١٩٨٠)، ومنها الخطوات الجادة باتجاه محو الأمية، وتعمير البنية التحتية وحملة استصلاح الأراضي الزراعية وزيادتها والقيام بمشاريع ريّ مُعتبرة.... وغيرها من الإنجازات التي اتسمت بها السنوات الأولى لثورة ١٩٦٨، وكان ذلك جلياً لغاية سنة ١٩٨٠، عندها غيّر العراق بوصلة اتجاهه من التنمية إلى الحروب...، وهكذا بدأ "سفر الحروب" .
- أولها الحرب العراقية الإيرانية، التي دامت ثماني سنوات عجاف، أكلت سنوات التنمية السيمان التي سبقت الحرب، حيث بلغ إجمالي ديون العراق (عند انتهاء الحرب) ١٠٠ مليار دولار. وأشارت تقديرات دولية إلى حاجة العراق إلى ٢٠٠ مليار دولار لإعادة إعمار ما تهدم !!.
- وبلغت خسائر العراق في حرب الخليج الأولى (سفر الحرب العراقية الإيرانية) ٤٥٣ مليار دولار!.
- حيث بلغت عائدات النفط لتلك الفترة ٢٧١ مليار دولار.
- بين سنة ١٩٨٠ و ١٩٨٨ بلغت نفقات الحرب العراقية الإيرانية ١٧٨ مليار دولار. أي بنسبة ٦٦٪ من إجمالي عائدات النفط لمدة ٣٠ سنة.
- ملاحظة لا يمكن إغفالها، شهدت تلك المرحلة "تنمية عسكرية" واضحة، فمثلاً: طفر النفاق العسكري من مليار دولار سنة ١٩٧٠ إلى ٢٠ مليار دولار سنة ١٩٨٠ .
- وشهد العراق تطوراً ملحوظاً في الصناعات العسكرية، مع نهضة في القطاعات المساندة للحرب، كتطوير الصناعة وتعبيد الطرق والجسور، وبناء فنادق درجة أولى ومجمعات سكنية... وغيرها .
- بعد انتهاء حرب إيران بدأ " سفر الأنفال " الذي كلف العراق ٤٤ مليار دولار.
- وفي عام ١٩٩٠ بدأ "سفر دخول الكويت"! وكان بداية المسلسل الدرامي لهدم ما تبقى من البنية التحتية التي كانت موجودة في العراق . بلغت نفقات " الدخول " ١٤ مليار دولار.

أما خسائر سفر "الخروج" من الكويت فبلغت ٢٣٣ مليار دولار.

• بعد الخروج بدأ "سفر الدمار"، حيث فرض على العراق حصار كارثي مُهلك، أجهز على ما تبقى من البنى التحتية فأبداها، وأثر بشكل قاتل على الوضع الصحي والأمني والاجتماعي للمجتمع العراقي .

• ونتيجة تلك "الأسفار" بلغ عدد اللاجئين خارج العراق مليون ونصف عراقي (في ذلك الوقت).

• تنويه مهم جدا : تم سرد نفقات وخسائر الحروب و"المنازلات" وتوابعها التي قام بها العراق منذ ١٩٨٠ لغاية ٢٠٠٣. ولا يخفى على كل ذي بال أن تلك الخسائر المادية ترافقها خسائر جسيمة قتلى ومعوقين (معظمهم من فئة الشباب)، وفقدان لقوى عاملة نتيجة الهجرة وترك البلد، وحوادث أضرار اجتماعية متعددة الجوانب والإشكال طالت كل عوائل المجتمع العراقي خصوصاً بعد الحصار المُدمر.

كل ذلك ألقى بظلاله الوخيمة على تعطيل التنمية.

• في سنة ٢٠٠٣ شهد العراق حدثاً جلاً... ، بدأ (سفر الديمقراطية) حيث احتلت القوات الأمريكية العراق، وانتهت بذلك أعتى دكتاتورية لتبدأ بعدها أفلت ديمقراطية .

• من سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٩ فترة طويلة وحدث فيها ما حدث...، ولوصف أحداث هذه الفترة ومتغيراتها ونهبها وسلبها نحتاج إلى عشرة أقلام بارعة كقلم العلامة "علي الوردي" للإحاطة بما حصل وسرده.

• ولكن سنُلخص بعض الحقائق الرقمية التي من شأنها وصف النقاط المهمة:

• قُدر عدد الضحايا ب ٢٠٠ ألف للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٤

• عدد النازحين ٣ مليون (بيانات ٢٠١٥)

• المهاجرون خارج العراق خمسة مليون (بيانات ٢٠١٨)، والمهاجرون داخل العراق مليونيين .

• قُدرت تكلفة إعادة الأعمار ٢٥٠ مليار دولار.

• إجمالي الإيرادات النفطية من ٢٠٠٣ - ٢٠١٨ بلغ ٨٥٠ مليار دولار

• إجمالي خسائر العراق جراء الفساد لنفس الفترة بلغ ٤٥٠ مليار دولار!!!

زُبدة المبحث الأول

• حاول الباحث اختصار وتركيز توصيف حالة العراق للنصف قرن الماضي بأشد ما يمكن، واستعان بأرقام وإحصاءات رسمية منشورة، يُستدل من خلالها إن العراق كان مثل (دلو البئر) الذي يمتلئ بالماء ويفرغ منه بعد دقيقة! ، فموازنة العراق تمتلئ بملايين أو مليارات الدولارات (النفطية) ثم تفرغ منها نتيجة الحروب الخارجية أو الداخلية والصراعات، ونصف إليها (خلال سفر الديمقراطية) يُضاف لها الإرهاب والفساد.

وهناك أرقام لا تحتاج إلى تعليق (أو لا يمكن التعليق عليها) فعندما تكون إيرادات فترة ما ٨٥٠ مليار، وتكون الخسائر بسبب الفساد لنفس الفترة ٤٥٠ مليار، وتكون هذه الأرقام صادرة عن رئاسة الوزراء، فهنا كما قال المنفلوطي (هنا تسكن العبرات).

المبحث الثاني

التنمية والتنمية المستدامة

أولاً : ما هي التنمية المُستدامة

• تعد التنمية بأ نواعها عملية ديناميكية مستمرة تتبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة . [5]

• ذكر Fowke & Prasad ، [6] أكثر من ثمانين تعريفا للتنمية المستدامة متشابهاً في الغالب ومختلف في بعض الأحيان. ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشاراً ذلك الوارد في تقرير (بروندتلاند) الذي نُشر من قبل اللجنة غبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين لتقديم تقرير عن القضايا البيئية، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها "

• أما Wced ، [7] فقد عرفها "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي" .

• وقد عرفت منظمة الزراعة والأغذية العالمية FAO ، [8] بأنها " إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول".

• كما عرفها Weleam، [9] (وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية) .

ثانياً : أسس التنمية المستدامة

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس أو الشروط التي من شأنها تحقيق جوهر المفهوم، وأهمها :

1- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد المصحى بها، ويبدو ذلك جلياً اتجاه الموارد القابلة للنفاد .

2- عدم قياس التنمية بمقدار العائدات من المشروع، بل بكيفية توزيع تلك العائدات، أي بما يصيب المواطن من تحسن بالدخل جراء ذلك المشروع .

3- يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقاً مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.

4- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضاً تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنباً للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة.

5- لا بد أن يمتد مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استناداً إلى مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية .

[10]

ثالثاً : معوقات التنمية المستدامة

• لغرض إعداد هذه الفقرة، ولغرض الإحاطة بمعوقات التنمية المستدامة على المستوى الدولي والمحلي، فقد رجع الباحث إلى أدبيات مؤتمرات قمة الأرض والمؤتمرات ذات العلاقة، والبحوث المنشورة بهذا الصدد (المصادر في نهاية البحث)، [11] ، [12] ولوجود تكرار في سرد المعوقات. • ولغرض خدمة أغراض هذا البحث فقد أعد الباحث الجدول التالي الذي يضم أشهر تلك المعوقات التي تم الإجماع عليها، مع الإشارة إلى حالة العراق من تلك المعوقات، وكما يلي:

ت	المعوقات العالمية	موقف العراق منها
١	الزيادة المطردة في عدد سكان العالم	في العراق لا يعتر هذا عائقاً اتجاه التنمية، لأن الزيادات الطبيعية، وإن موارد العراق تستوعب أضعاف عدد سكانه
٢	انتشار الفقر المدقع في العالم	يُعاني العراق من ذلك وبشدة، وإن نسب الفقر فيه متزايدة
٣	عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناج عن غياب السلام والأمن	هذه مشكلة واضحة ومتفاقمة في العراق
٤	الأمية وارتفاع البطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية	كل ذلك موجود في العراق وبشكل فاحش
٥	تلوث الهواء وتراكم النفايات	كل ذلك موجود في العراق وبامتياز
٦	استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية	موجودة ويضاف لها التهجير الداخلي والهجرة الخارجية
٧	انتشار ظاهرة المناطق العشوائية	أصبحت من مظاهر بغداد الشائعة
٨	تعرض العالم لظروف مناخية قاسية، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات التبخر، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر	كل هذه الظواهر يُعاني منها العراق

زُبدة المبحث الثاني

يرى الباحث :

- إن التنمية هي الأنشطة والفعاليات والمشاريع التي من شأنها إحداث التقدم في البلد من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والبنى التحتية. • أما التنمية المستدامة فهي نفس ما تقدم يُضاف له الأخذ بنظر الاعتبار شرطين، الأول: هو عدم تلوث البيئة (قدر الإمكان)، والثاني: الأخذ بنظر الاعتبار حق الأجيال القادمة في الموارد المُهدرة جزاء القيام بالتنمية.
- فمثلاً: من دواعي التنمية إنشاء مصفى للنفط الخام، ومن أبعديات التنمية المستدامة هو أن يكون المصفى صديق للبيئة (جهد الإمكان)، وأن يُراعى حق الأجيال القادمة في الثروة النفطية وعدم استنزافها المبكر.
- وللتنمية المستدامة أسس وشروط، أهمها هو المحافظة على البيئة وعدم هدر الموارد .
- ولها معوقات أهمها (من وجهة نظر الباحث) هو عدم وضوح الرؤية لدى من يقود التنمية ويترتب على ذلك غياب المنهجية في العمل، يضاف إلى ذلك الفقر والجهل .

المبحث الثالث

معالم في طريق التنمية المستدامة في العراق

تمهيد

• في ظل دولة هشّة واقتصاد بلا هوية وفساد مستشري وديون كثيرة وموارد مهدورة...الخ . وهو ما تمخّض من توصيف حالة العراق، التي كانت مدار المبحث الأول .

• يأتي السؤال هنا: هل من الممكن إحداث تنمية مستدامة في العراق؟

الجواب: نعم بكل تأكيد . لأن العراق يمتلك المقومات الأساسية للتنمية.

أولاً : مقومات التنمية الذاتية العراقية

القوى البشرية: العراق مخزن هائل وبطنٌ حيول لشتى أصناف الرجال والنساء، فغالباً ما يخرج من هذه الأرض العلماء والأدباء والرياضيين والمتميزين في كافة المجالات . يضاف إلى ذلك إن تركيبة السكان الحالية تنطوي على نسبة شباب كبيرة تصل إلى ٥٣٪ وهذا من العوامل المهمة في إحداث التنمية . [13]

الموارد المالية: وَهَبَ الله (عزَّ وجل) العراق موارد مالية وفيرة وكثيرة وغزيرة وعلى رأسها النفط والغاز والكبريت ... وغيرها من الثروات الطبيعية (التي لاتخفى عن القاصي والداني)، وهي من الإيرادات السهلة والمتكررة .

إرادة التنمية: وهذه مُعطلة ومشلولة حالياً (أو تكاد تكون كذلك)، ولكن هذا لا يمنع من بزوغ وتشكّل هذه الإرادة نتيجة إما الضغط الشعبي، أو عندما يُدرك السياسيون إن طريق استمرارهم بالحكم مرهون بإحداث تنمية حقيقية تنفع الشعب .

ثانياً : الشروع بالتنمية المستدامة في العراق

لوضع حجر الأساس في موضوع التنمية يقترح الباحث تحييد وتفعيل ثلاثة عناصر (الرؤية، والمنهجية، والإرادة) .

شكل (2)

• **الرؤية:** في أي عمل يُراد له النجاح لابد أن تسبقه رؤية واضحة ومحددة، وهي تشمل مجموعة الخطط الاستراتيجية والأهداف والآمال المنشودة.

• **المنهجية:** وهي السبل والطرق والأنشطة التي تُعبد الطريق للوصول إلى الأهداف وتحقيق الرؤى .

• **الإرادة:** هي القوة التي تحوّل الكلام المكتوب في الفقرتين السابقتين إلى فعل مؤثر على أرض الواقع.

ويرى الباحث:

• إن العنصر الثالث (الإرادة) في النموذج المقترح هو العامل المتحكم، أي العامل الذي يمكن أن يحدث التنمية، لأن الرؤى

وما يدور في فلكها، والمنهجيات وما تحتويه من طرق ومداخل، كل ذلك موجود في الكتب والبحوث وعقول المنظرين.

• وإن الرؤية والمنهجية كالبرامج أو التطبيقات الموجودة في الكمبيوتر أو الهاتف لا قيمة له بدون طاقة كهربائية تبث فيه

الروح، و"الإرادة " هي القوة الكهربائية التي تحوّل الكمبيوتر من قطعة أثاث صامتة إلى جهاز فاعل وناطق ومفيد .

ثالثاً : أدوار اللاعبين الرئيسيين في إحداث التنمية في العراق

• درجت أدبيات الموضوع على تعداد المؤثرين في التنمية على أنهم: الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، والأسرة، والفرد.

- ويرى الباحث: لا يوجد اعتراض على ذلك من ناحية التأليف أو التطوير، ولكن وضع "الفرد" العراقي الحالي ووضع "الأسرة" من الضعف والافتقار إلى الأساسيات بمكان لا يسمح لهما المشاركة أو التحدث أو التفكير بالتنمية أو التنمية المستدامة، فهم مغلوبون على أمرهم، وانشغالهم بتوفير الأساسيات جعلهم ينسون التنمية.
- لذا فإن اللاعبين الرئيسيين في العراق هم الدولة ومنظمات المجتمع المدني، ويضيف الباحث لهم الجامعات العراقية، كونها مكان تواجد العلماء والنخب الفكرية، ويضيف أيضاً الصحافة والإعلام كونها السلطة الرابعة التي تُنبّه إلى النواقص وتستقصي الحقائق وتفضح الممارسات الغير سليمة .

• دور الدولة

المقصود بالدولة هنا عموم الدولة بكافة تجلياتها، فهي تشمل السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية .

مهام السلطة التشريعية

- # يتمثل دور السلطة التشريعية في إصدار القوانين المفتعلة للتنمية، والقوانين الحامية للموارد الطبيعية، والقوانين الحامية للبيئة، مع عدم إغفال القوانين الحامية للفرد وحرياته لأنه محور العملية التنموية .
- وفي هذا الصدد رَصَدَ الباحث شَحَتَ تلك القوانين، عدا قانون وزارة البيئة، رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ والذي يُعد قانوناً للمحافظة على البيئة.

مهام السلطة القضائية

- لا فائدة لمنظومة إي قوانين دون تحقيق سيادة تلك القوانين، فالقانون يستمد قوته من قوة السلطة التي تنفذه . لذا ينبغي أن تتمتع السلطة القضائية بالاستقلال التام وبوسائل القوة والخبرة، وتحديث المهارات التي تمكنها من حسم النزاعات بزمن معقول، ومحاسبة المقصرين مهما كانت مناصبهم، أي أن يسود القانون على الجميع .
- وفي هذا الصدد لا يود الباحث أن يشكك في القضاء العراقي ونزاهته، فذلك من الخطوط الحمراء التي تم التعارف عليها، ولكن يود أن يُشير إلى إن اللغط الحاصل على القضاء والتأخر في حسم الدعاوى والتشكيك في النزاهة أحياناً، كل ذلك لا يأتي من عدم . لذا على القضاء أن يتخذ مواقف أكثر فاعلية وجدية اتجاه حماية مصالح الشعب في التنمية .
- والممارسات المتطورة في هذا المجال كثيرة، يقترح الباحث منها: إعتبار القضايا المتعلقة بالتنمية من القضايا المستعجلة، أو تخصيص محاكم خاصة للنظر في المخالفات والجرائم المتعلقة بالبيئة .

مهام السلطة التنفيذية

- في البدء ينبغي أن تتوفر لدى السلطة التنفيذية الإرادة الصادقة والقوية والحاسمة لإيقاف مسلسل التدهور الاقتصادي والشروع بالتنمية • يقع على عاتق السلطة التنفيذية ٨٠٪ من مهام إحداث التنمية، فهي تمسك بزمام الموازنة العامة، والتي هي من الممكن أن تكون مصدرا للفساد ومن الممكن أن تكون مصدرا للتنمية وإنعاش الاقتصاد والمجتمع .

دور الموازنة العامة للدولة في إحداث أو إفشال التنمية

• منهجية إعداد الموازنة في العراق

- إن الموازنة العامة للدولة هي " المرآة التي تعكس طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد، وتعكس السياسات التي تنتهجها الدولة لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية" .
- قبل الدخول في تخصيصات الموازنة وتوجهات تلك التخصيصات، سوف نستعرض التطور التاريخي لطريقة أو منهجية إعداد الموازنة . فهناك أربعة طرق لإعداد الموازنة (تطورت عبرَ تطور الزمن)، وهي : [14]

• موازنة البنود/ الموازنة التقليدية Traditional Budget

- وهي أقدم صورة من صور الموازنة، تبلورت وأخذت شكلها المعروف في القرن التاسع عشر. وكانت ثلائم الدولة والظروف السائدة في ذلك الوقت، حيث كان دور الحكومة يقتصر على النشاطات التقليدية الثلاثة (الدفاع والأمن والقضاء).

• موازنة البرامج والأداء Programs and performance Budget

- وهي تركز على الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الوحدات الإدارية، فيتم رصد المبالغ للبرنامج التي تقوم بها الوزارة وليس للوزارة نفسها، وعلى ضوء ما تم تنفيذه من البرامج يتم قياس الأداء .

• نظام الموازنة والتخطيط والبرمجة Planing. Programming Budget

- ظهر هذا النوع من الموازنات لتعالج القصور في سابقتها، حيث تبنت فكرة التخطيط أولاً، ومن خلال هذه الفكرة يتم ربط البرامج بحزمة موحدة باتجاه تحقيق الخطة العامة للدولة .

• الموازنة الصفرية Zero Base Budgeting

وهي الموجة الأخيرة تقريباً في موجات تطوير إعداد الموازنات العامة للدول، وهي انبثاق من فكرة الإدارة بالأهداف وهي أسلوب عمل منظم يتم بموجبه تخصيص المبالغ للبرامج أو الأنشطة بعد أن يتم دراسته و تقديمه ضمن أكثر من بديل ثم يتم اختيار البديل الأفضل .

• المهم كل دول العالم بدأت بموازنة البنود (التقليدية) بعد ذلك أصبحت الدول تتبنى إحدى الأساليب الأحدث لإعداد موازنتها (كموازنة البرامج أو التخطيطية أو الصفرية) وذلك لأن الأساليب الحديثة توفر رقابة أفضل على النفقات، وترتبط بينها وبين الأهداف المحققة من جراء ذلك الانفاق .

• أما العراق فقد بقي أسيراً لاستخدام الموازنة التقليدية منذ أن كانت موارده لا تتجاوز بضعة ملايين من الدولارات إلى الوقت الحالي الذي بلغت الإيرادات به مليارات الدولارات .

• يرى الباحث ضرورة انتقال العراق إلى موازنة البرامج والأداء كخطوة أولى نحو السيطرة على حركة الأموال المخصصة، وربط التخصيصات ببرامج محددة تمهيدا لفرض المسائلة على مدى تحقيق الأهداف من تلك البرنامج . فهذا الأسلوب لا يترك حركة الأموال كالصنوبر المعطوب ينساب منه الماء حتى نفاذ الخزان ! .

اتجاه تخصيصات الموازنة الجارية في العراق

سبق أن قلنا إن الموازنة العامة هي المرأة العاكسة لتوجهات الحكومة، ولغرض دراسة تلك التوجهات سنعرض ونناقش بعض الأرقام الرئيسية، وكما يلي:

• النفقات التشغيلية إزاء النفقات الرأسمالية

نقسم النفقات إلى نوعين رئيسيين هما:

النفقات التشغيلية (وأشهرها الرواتب والأجور وسائر النفقات الضرورية لتمشي الأعمال اليومية كالسلع والخدمات) .

والنفقات الرأسمالية (تتمثل في المشاريع والبنى التحتية، ومتطلبات التنمية) . وفي هذا الصدد رَصدَ الباحث مايلي: [15]

في سنة ٢٠١٨ بلغت النفقات التشغيلية ٧٨ ترليون دينار، تشكل نسبة ٧٦٪ من إجمالي النفقات العامة، وهي نسبة مرتفعة جدا وهذا يدل على أنه ليس للحكومة من برامج تنمية حقيقية واضحة المعالم .

أما النفقات الرأسمالية فكانت بنسبة ٢٤٪ حيث بلغت ٢٢ ترليون دينار لتغطية نفقات المشاريع الاستثمارية في الوزارات، تم تمويل ٢٢٪ منها عن طريق الاقتراض الأجنبي !.

يرى الباحث ضرورة طرح التساؤل التالي: إلى متى تبقى الموازنة في العراق وسيلة لتخصيص مبالغ للأكل والشرب دون الانتباه إلى المستقبل ومتطلباته، ومتى يتم التوجه إلى التنمية بأرقام فعلية ؟

• موازنة حرب ؟ أم موازنة إعمار ؟

في موازنة ٢٠١٨ تم تخصيص أقل من نصف ترليون دينار لإعمار وتنمية المشاريع في المحافظات. ولنفس السنة تم تخصيص ٢٠ ترليون دينار للإنفاق العسكري . [16] لماً أن في ذلك التاريخ كان قد تم تحقيق النصر النهائي على تنظيم داعش الإرهابي .

هنا يتساءل الباحث: متى تنسحب غمامة الحروب من سماء العراق، وتلتفت الدولة للتنمية ؟

• تخصيصات الصناعة والزراعة "الأقل" من ضئيلة

الملفت للنظر أن المخصص لوزارة الصناعة من الانفاق الاستثماري لا يتجاوز ٥٥ مليار دينار فقط ! وبنسبة ضئيلة جداً من الانفاق الاستثماري العام لا تتجاوز ٢٪ منه .

وكذلك الحال مع وزارة الزراعة التي لم يُخصص لها من الانفاق الاستثماري سوى ٤٢ مليار دينار فقط أي بنسبة أقل من ٢٪ . من إجمالي النفقات الاستثمارية العامة في عام ٢٠١٨ ! [17]

وهو ما يضع علامة استفهام كبيرة حول الكيفية التي ينبغي أن يتم بها تنويع الاقتصاد العراقي في ظل الإهمال المتعمد لهذين القطاعين

(الصناعة والزراعة) اللتان تعدان الأساس والمرتكز لأي سياسة اقتصادية تستهدف التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وبدونهما يغدو الحديث عن التنويع الاقتصادي غير ذي جدوى .

زُبدة المبحث الثالث

• بيّنا في هذا المبحث إن العراق يمتلك المقومات الذاتية للتنمية، فهو يستطيع "متى يشاء" أن يبدأ بالتنمية بسبب امتلاكه لنهر جاري من الدولارات التي تدخل عليه يومياً من مبيعات النفط ، ويمتلك الطاقة البشرية اللازمة .

• ولكن المشيئة (الإرادة) لم تتضح أو لم تتبلور أو لم يأن أوانها لحد الآن، ويبدو ذلك جلياً من استعراض توجهات أرقام الموازنة العامة (التي تعكس توجهات الحكومة)، حيث تبين أن الموازنة غارقة بتخصيصات المصاريف التشغيلية والإنفاق العسكري، ولا توجد تخصيصات ذات أهمية لمشاريع متعلقة بالتنمية .

• خطوات حكومية باتجاه التنمية المستدامة

في سنة ٢٠١٦ انجزت وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الأول لإعداد خارطة طريق لإطار تنموي مستدام . [18] وتم في المؤتمر عرض رؤية مقترحة لعراق المستقبل الذي نصبو إليه لعام ٢٠٣٠ .

• وجاء في مقررات المؤتمر النصّ التالي: (فإن الحكومة تتطلع إلى أن يكون العراق آمناً مستقراً ، مجتمعاً متماسكاً منتجاً ، اقتصاده متنوع تنافسي، في بيئة مستدامة، ينعم بحكم رشيد يحقق العدل ويضمن تكافؤ الفرص للجميع).

• وانبثق عن المؤتمر نشر ٢١ بحثاً متخصصاً بالتنمية المستدامة .

يرى الباحث هذا من أرقى وأجمل ما تم كتابته في هذا المجال (حسب اطلاع الباحث) .

أنجزت رئاسة الوزراء التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩، تحت شعار (انتصار إرادة وطن). يقع التقرير في ٧٨ صفحة.

• ومن أروع ما جاء فيه: [19] ((لقد تزامن إعلان هذه الخطة وأهدافها ومقاصدها مع انشغال العراق في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية، وتداعيات انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. مع ذلك فإن العراقيين لم يتركوا يوماً التطلع نحو مستقبل أفضل، فقد تواصل مع أهداف الألفية، وهو منغمس اليوم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها)).

• وجاء فيه أيضاً ((تعمل أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأهدافها على ضبط مسارات خارطة الطريق للدول كافة، والتي استشعرت بأنها أمام مسؤولية تضامنية وأخلاقية ازاء تحقيق هذه الأهداف ورفع نسب إنجازها من أجل إرساء أسس لعالم ينعم فيه الجميع بالعدالة والمساواة والازدهار المستدامة، مع الحفاظ على موارد الكوكب من الاستنزاف غير الكفوء وغير المنصف، بما يضمن حقوق الجيل الحالي والأجيال القادمة في العيش بجودة نوعية حياة عالية. لذا فإن هذه الأهداف عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتكاملة ومتراصة تتوخى الموازنة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة)).

• وجاء فيه أيضاً ((إن هذا التقرير الذي يعرض في المنتدى السياسي رفيع المستوى إنما يمثل عرضاً لتجربة أمة قوية أبت إلا أن تختار الحياة والتنمية، وتراهن على الإنسان برغم الظروف التي مرّت بها؛ وخرجت للتو من صراع ضار مع الإرهاب، أمة

لم تنفك تفكر في التنمية حتى في ظل الحرب وضجيجها، وتظهر العزم والطموح على تحقيقها برغم ما تتطلبه من جهود استثنائية لتحقيق ذلك، وحماية حقوق الجميع في حاضرهم ومستقبل أجيالهم، وتؤكد الالتزام "بعدم ترك أحد في الخلف" .

يرى الباحث

- إن إنجازات الحكومة المشار إليها أعلاه تعتبر من روائع أدبيات التنمية المستدامة، فالبحوث التي تمخض عنها المؤتمر ترتقي إلى مصاف البحوث العالمية، وإن التقرير الطوعي يتمتع بلغة راقية وصياغة أدبية رفيعة المستوى .
- ويُسجل للحكومة في هذا المضممار إنجازها للتقرير الطوعي، وإنجازها لمؤتمر خارطة طريق التنمية المستدامة، حيث ورد فيها أفكار وتطلعات مستقبلية رائعة ووردية ترتقي إلى أفكار أفلاطون عندما وضع تصوراتهِ للجمهورية الفاضلة!

المبحث الرابع

دور البنك المركزي العراقي في إحداث التنمية

تمهيد؛

- ليس من نافلة القول أن نذكر أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك المركزية بشكل عام، فهي من أقوى مؤسسات الدولة وتمتلك عصا قيادة السياسة النقدية في البلد، والتي من خلالها يمكن توجيه الاقتصاد وإحداث تأثيرات اجتماعية أيضاً .
- وبعد استعراض الحالة الاقتصادية والموازنة والوضع "التنموي" المزري في العراق، لابد لنا من عرض ومناقشة موقف البنك المركزي العراقي من ذلك .
- من خلال مناقشة مبادرته الأخيرة ((مبادرة التريلون)) لتمويل المشاريع الصغيرة، والتي يرى الباحث أنها نقطة شروع باتجاه إحداث التنمية في العراق.

أولاً : المشاريع الصغيرة : التعريف، الأهمية، أصحابها، دورها في التنمية

- التعريف: لتحديد مفهوم واضح لماهية المشاريع الصغيرة لابدّ من معرفة الطرق والوسائل التي يتم من خلالها تحديد تلك المشروعات وتميزها عن غيرها من المشروعات، وفي آلية توفير المساعدة الفنية، وتوجيه المنافع، وتحقيق المزايا المالية .

[20]

هناك معايير مختلفة لتحديد مفهوم "المشروع الصغير" منها رأس المال أو عدد العاملين أو قوة تأثيرها في السوق... وغير ذلك . وكل مدخل من هذه المداخل يخرج علينا بتعريف جديد، حتى أشار تقرير منظمة العمل العربي ٢٠٠٩ إلى وجود أكثر من ٥٠ تعريفاً لذلك .

ويرى الباحث أن أفضل ما عُرض في هذا المجال هو التعريف الوارد في قانون المؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة حيث عرفها: [21] "ذلك النوع من المؤسسات التي تُمتلك أو تتم إدارتها بشكل مستقر، ولا تُسيطر من خلاله على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه" .

الأهمية: مهما يكن التعريف فالكل يعترف بأهمية المشاريع الصغيرة للفرد والمجتمع ولحركة التنمية. حيث تعتبر إحدى الأدوات الهامة لمحاربة الفقر والحد من مشكلة البطالة، وتعتبر كذلك آلية مناسبة وفاعلة لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي، بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، وانخفاض حجم الاستثمار وخلق فرصة العمل فيها مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تنخفض نسبتها في الدول النامية.

- وكذلك فإن هذه المشروعات الصغيرة تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات والمبادرات، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل.
- هذا وقد اتفقت معظم الدول على أن للمشاريع الصغيرة أهمية تتمثل في نشر أسس التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وهنا اعتبرها البعض حجر الأساس والمحرك الذي له القدرة على تنمية الاقتصاد، باعتباره منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة، ولها مساهمة واضحة في تخفيض معدلات البطالة من جهة أخرى . [22]

يرى الباحث:

- إن المشاريع الصغيرة هي إحدى نقاط الشروع للبدء بالتنمية، فهي توظيف لمن لا تستطيع الحكومة توظيفه، وهي تشجيع للابتكار والمبادرة، وبالإضافة إلى ما ورد أعلاه من مزايا ، فهي غالباً ما تنصف بحسن استخدام الموارد الأولية. وكذلك لديها القابلية على التحول إلى مشاريع متوسطة وكبيرة، ولعل شركة مايكروسوفت خير دليل على ذلك. وفي الهند مثلاً هناك أكثر من ٥٠٠٠٠ مشروع صغير تحول إلى شركات مؤثرة في الاقتصاد الهندي إيجابياً في العشر سنوات الأخيرة.

ثانياً : مبادرات البنك المركزي العراقي

- انطلاقاً من المساهمة في دعم الاقتصاد العراقي فقد أعلن البنك المركزي العراقي في منتصف سنة ٢٠١٥ عن مبادرته ((الواحد تريليون دينار)) لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة . [23]
- حيث خُصص البنك المركزي ترليون دينار لمنحها كقروض مُيسرة لدعم إنشاء مشاريع صغيرة، وانتخب ٣٤ مصرفاً (٣٣ مصرف أهلي وواحد حكومي) خصص لهم حصتهم من التريلون وأوعز لهم منح قروض بفوائد مخفضة جداً للمتقدمين بغرض إنشاء مشروعات صغيرة حتماً. وضمن شروط منح مُيسرة وإجراءات إنجاز سريعة.
- تراوحت مبالغ الإقراض لهذه المشاريع من خمسة ملايين دينار إلى خمسين مليون دينار ومن الممكن أن تصل إلى ١٠٠ مليون دينار بعد موافقة البنك المركزي.
- بلغ إجمالي المبالغ الممنوحة لغاية نهاية ٢٠١٨ (٧٣) مليار دينار. توزعت المشاريع على مختلف القطاعات وكانت نسبة القطاع التجاري ٥٩٪ والخدمات ٢٥٪ والصناعي ١٢٪ والزراعي ٤٪.
- يرى الباحث : • بما إن أبرز معوقات إنشاء ونمو المشاريع الصغيرة تتمحور في صعوبة الحصول على التمويل، لذا فإن البنك المركزي (ومن خلال هذه المبادرة) قد دخل بشكل مباشر في حركة إنعاش الاقتصاد وتحريك عجلة التنمية في العراق .
- أما بالنسبة لزيادة القروض باتجاه القطاع التجاري، وقلتها بالنسبة لقطاعي الصناعة والتجارة، فذلك ما تفرضه قوى السوق، والتي تتمثل في رغبة المقترضين باللجوء إلى مشاريع سهلة الإنشاء وسريعة العائد ولا تحتاج إلى بُنى تحتية تدعمها.
- لذا فمن الممكن أن يتخذ البنك المركزي خطوات تُحفز المقترضين بالاتجاه صوب القطاعين الصناعي والزراعي. ولا يعجز البنك المركزي عن ذلك فهو يمتلك وسائل توجيه القروض، كتخفيض سعر الفائدة أو إعطاء فترة سماح أو إعفاءات... وغيرها .
- كذلك يتمكن البنك المركزي من خلال تلك الأدوات من توجيه المقترضين صوب المشاريع التي تخدم التنمية المستدامة، كدعم الصناعة الخضراء والمشاريع الصديقة للبيئة .

المبحث الخامس

مناقشة الفرضيات والاستنتاجات والتوصيات

أولاً : مناقشة الفرضيات والاستنتاجات

الفرضية الأولى

H0 لا يمتلك العراق المقومات الأساسية للتنمية.

H1 يمتلك العراق المقومات الأساسية للتنمية .

الفرضية الثانية

المناقشة

- إن أي حديث حول "التنمية المستدامة" يكون ضرباً من الخيال أو الإنشاء اللغوي . لأن نقطة الشروع في الوقت الراهن ينبغي أن تتوجه نحو إعادة إعمار البنية التحتية، ثم البدء بتنمية حقيقية فعّالة. بعد ذلك يُمكن التخطيط لكيفية تحويل التنمية إلى تنمية مُستدامة تراعي البيئة وُثراعي مصلحة الأجيال القادمة.
- يمتلك العراق المقومات المادية لإعمار البنية التحتية والقيام بالتنمية، (تتمثل في الإيرادات النفطية الوفيرة والطاقات البشرية)، ولكنه يفتقد للإرادة والقرار الموحد والتي هي مفتاح الشروع بالتنمية.
- لذا يُمكن أن نقرر فرضية النفي حيث إن العراق لا يمتلك حالياً مقومات التنمية المستدامة، لأن الإرادة هي أهم تلك المقومات.

الفرضية الثانية

H0 الوضع الهش للدولة العراقية لا يعوق تبني إجراءات التنمية المستدامة.

H1 الوضع الهش للدولة العراقية يعوق تبني إجراءات التنمية المستدامة.

المناقشة:

- إن وضع العراق الحالي مُنهك اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، والبُنى التحتية مُهدمة، وذلك بسبب ما مرّ من الحروب الخارجية والديون والهجرات والحصار، ثم الاحتلال والحروب الداخلية والتهجير الداخلي والطائفية والمحاصصة والإرهاب والفساد. وبمجمّل ما تقدم فقد تحول العراق قائمة الدول الهشة.

- إن دراسة أرقام الموازنة العامة واتجاهات التخصيصات يعطي فكرة للمختص وغير المختص بعدم اتجاه الحكومة صوب التنمية

(سواء العادية أو المستدامة) .

- إن التقرير التطوعي للتنمية المستدامة (الذي أعدته رئاسة الوزراء)، والمؤتمر العلمي الأول لإعداد خارطة طريق لإطار تنموي مستدام (الذي أعدته وزارة التخطيط) تعتبر من الإنجازات الراقية في أدب التنمية المستدامة.
- من كل ما تقدم يمكن إقرار الفرضية الثانية بصيغة الإثبات حيث إن الوضع الهش للدولة العراقية، وعدم وجود خطوات عملية من قبل الدولة اتجاه التنمية واكتفائها بالمؤتمرات وخرائط الطريق... كل ذلك يعوق تبني إجراءات التنمية المستدامة.

الفرضية الثالثة

H0 للبنك المركزي العراقي دوراً هاماً في خلق وتطوير محاولات التنمية المستدامة.

H1 المركزي العراقي دوراً هلماً في خلق وتطوير محاولات التنمية المستدامة.

- من خلال مناقشة مبادرة البنك المركزي العراقي (مبادرة التريلون)، والتي كان لها نتائج ملموسة على أرض الواقع ، يمكن أن نرفض فرضية النفي ونثبت أن للبنك المركزي العراقي دوراً مهماً في التنمية.

ثانياً : التوصيات

تأسيساً على مناقشات البحث والاستنتاجات يوصي الباحث بمايلي :

- أن تُترجم الحكومة ما كتبته في التقرير الطوعي، ونتائج بحوث مؤتمر وزارة التخطيط، أن تُترجم ذلك بأرقام وتخصيصات تُدرج في الموازنة العامة للدولة باتجاه إنشاء البنية التحتية والتنمية .
- زيادة وتعميق مبادرة البنك المركزي، والسعي من خلالها لدعم أكبر للزراعة والصناعة.
- تفعيل دور الجامعات العراقية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام، بالتركيز على مقتضيات التنمية المستدامة كونها الطريق الصحيح لإعادة العراق إلى مكانته المرموقة التي يستحقها بجدارة .
- " فلا يُعقل أن يمسي البلد الذي صدّر الكتابة للعالم بدون بُنية تحتية "

قائمة المصادر والمراجع:

- [1] United Nations, World Economic and Development Organization
<https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/Pages/OtherUnitedNationsBodies.aspx>
- [2] Dananer Economic News Agency <http://www.dananernews.com>
- [3] Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Directorate of National Accounts <https://mop.gov.iq/en>
- [4] World Stat Information's <http://en.worldstat.info/Asia/Iraq/Land>
- [5] <https://www.enviocitiesmag.com/articles/innovation-for-sustainability/sustainable-development-and-its-origin.php>
- [6] <https://www.ipu.org/ar/content/almzyd-mn-aldymwqratyt-hw-mftah-thqyq-altmmyt-almstdamt-bhlwl-2030>
- [7] <https://www.enviocitiesmag.com/articles/issue-13/3.pdf>
- [8] <https://developmenteducation.ie/feature/faqs-navigating-sustainable-development-goals>
- [9] <https://foreignpolicy.com/2015/09/28/the-sdgs-are-utopian-and-worthless-mdgs-development-rise-of-the-rest/>
- [10] إبراهيم، حسين، مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وآفاق تطويرها في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة (25-28 أيار 2003).
- [11] <https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences>
- [12] Forum for development studies | Read 674 articles with impact on ResearchGate, the professional network for scientists, 2018 – 2019
https://www.researchgate.net/journal/0803-9410_Forum_for_development_studies
- [13] The Central statistical origination in Iraq <http://cosit.gov.iq/en>
- [14] Qasim Al-Husseini, Government Accounting and State Budget, Dar Al-Warraq, Jordan 2016
- [15] <http://mof.gov.iq/SiteAssets/pages/ar/MonthlyReportForFiscalYear/A9.xlsx>
- [16] The Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables Of Reconstruction & Security In Post- Saddam Iraq, July, 2018 <http://www.brookings.edu/iraqindex>
- [17] <http://www.dananernews.com>
- [18] https://mop.gov.iq/office_ministry/view/details?id=29&sub_content=67&id_sub_content=0&sub2content=nothing
- [19] https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/23321Iraq_VNR_2019_final_AR_HS.pdf
- [20] [21] عمر، أيمن علي، دراسات في إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة "مدخل تطبيق معاصر"، منشأة المعارف، جلال حزي وشركائه (2010).
- [22] <https://www.un.org/ar/events/smallbusinessday/background.shtml>
- [23] الصوص، محمود، المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها، (مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن)، لملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (2006).
- [24] CBI, one trillion dinars initiative to finance SMEs, 2019 <https://cbi.iq/news/view>